بنعدم واحدهما عند وجود الاخر فقد نقض المانع اصله في كون الاعراض ولزمه
ما ذكرته وهو ملازمة الجواهر للحوادث وان قال بكونها وظهورها ايضا وهلم
جرا لزمه التسلسل وقد مر بطلانه بالدليل وعن الثالث وهو انتقال
الاعراض من محل الى محل وعن الرابع وهو انتقالها من قيامها بنفسها الى قيام
بمحل وبالعكس ان كلا الامرين يودي الى قلب حقيقة العرض فان الحركة
مثلا حقيقتها انتقال جوهر من حيز الى حيز فلو قامت هي بنفسها او
انتقلت لزم قلب هذه الحقيقة وايضا لو انتقلت لزم قيام الانتقال بها
وذلك الانتقال ينتقل ايضا فيقوم به انتقال اخر وذلك يودي الى التسلسل
وقيام المعنى بالمعنى وبهذا تحققت انضباط الاصول السبعة التي يبنى
عليها برهان حدوث العالم وهي اثبات زايد على الاجرام وابطال قيامه
بنفسه وابطال انتقاله وابطال كونه وظهوره واثبات استحالة عدم
القديم واثبات كون الاجرام لا تنفك عن ذلك الزايد واثبات استحالة
حوادث لا اول لها قيل الاستدلال على حدوث العالم مبني على انحصار
في الاعيان والاعراض وانحصار الاعيان في الاجسام والجواهر وانه يمتنع
وجود ممكن يقوم بذاته وليس متحيزا اصلا كالعقول العشرة والنفوس
المجردة عن المادة التي قال بها الفلاسفة وكل ذلك لا دليل عليه واجيب
بان المدعى حدوث ما ثبت وجوده من الممكنات وهو الاعيان المتحيزة والاعراض
القايمة بها لان ادلة المجردات غير تامة على ما هو مبسوط في المطولات فان
قلت فعلى تقدير تمام ادلتها ووجودها فلم ينتفى عنها القدم قلت
اجاب بعضهم بان مختارنا فيه اللجا الى السمع كان الله ولا شي معه واجمع
المسلمون على حدوث ما سوى الله سبحانه وحدوث هذا الزايد لا يتوقف
عليه السمع حتى يمتنع الاستدلال به عليه ومن المتكلمين من اثبت حدوثه
بالدليل العقلي فقال هذا الزايد لا يصح ان يكون الها لوجوب الوحدانية
له جل وعلا وسياتي دليله واذا لم يكن الها لم يتوقف وجود العالم على وجوده
فلا يجب وجوده اذ لا يلزم من عدمه محال وكل ما هو كذلك فهو ممكن وكل ممكن
حادث فهذا الزايد حادث وهو المطلوب ورد بانه تمسك بعكس الدليل
وهو انما يلزم طرده لا عكسه كان الله ولا شي معه وهو واجب الوجود
فلا يلزم من عدم توقف وجود العالم على وجوده انتفا قدمه فان قلت
كيف نسلم ان ادلة انتفا المجردات غير تامة عندنا مع ذكر جمع من المحققين
من جملتها طريق السبر والتقسيم وهي عندهم من مفيدات اليقين حيث
قالوا كل موجود اما ان يكون متحيزا او غير متحيز وغير المتحيز اما ان يقوم
بمتحيز او لا فالمتحيز هو الجوهر والقايم به هو العرض وما ليس بمتحيز ولا
قايم بمتحيز هو الله تعالى وصفات ذاته قلت هذه الطريق وان دارت

بين

بين النفي والاثبات المتمسك بها على انتفا المجردات ضعيف لان ما انتهى اليه
التقسيم وهو ما ليس بمتحيز ولا قايم بمتحيز ليس نفس حقيقته تعالى جل وعلا
ولا نفس حقيقة صفات ذاته فللخصم ان يمنع تخصيصه بها فلا تثبت
المطلوب فالصواب كما قاله السعد وغيره في هذه المسيلة الوقف فان قلت
غاية ما ذكرتم من الدليل انه افادكم حدوث جميع الاعراض المشاهدة
حدوثها لا يستلزم حدوث جميع الاعراض باطلاق اذ منها ما لم يدرك
بالمشاهدة حدوثه ولا حدوث ضده كالاعراض القايمة بالسماويات
من الاشكال والامدادات والاضوا قلت اجاب عنه اصحابنا بان هذا
غير مخل بالغرض لان حدوث الاعيان يستلزم حدوث الاعراض ضرورة
انها لا تتقوم الا بها فان قلت دليلكم ايضا انما ينهض لو صح ان كل جسم
لا بد له من حيز وهو فاسد اذ لو كان كل جسم في حيز لزم تناهي الاجسام
لان الحيز عبارة عن السطح الباطن من الحاوي المماس للسطح الظاهر من المحوي
واذا بطلت الكلية جاز ان يكون بعضها لا في حيز وهو قديم كالفلك الاطلس
المسمى عند الفلاسفة بالمحدد للجهات قلت اجيب بانه مبني على تفسير الحيز
بما ذكرتا على مذهب الخصم والحق انه عند المتكلمين عبارة عن الفراغ المتوهم
الذي يشغله الجسم وينفذ فيه بعداه او ابعاده والفراغ ليس بجسم ولا يستلزم
فلا يلزم من كون كل جسم في حيز عدم تناهي الاجسام وهو ظاهر فان قلت
دليلكم الذي يثبتم عليه حدوث العالم مبني على وجود الفاعل المختار ضرورة
ان المسبوقة بالاختيار لا يكون قديما كما مر بيانه والخصوم لا يقولون بالاختيار
بل منهم من يقول ان العالم صادر عنه تعالى بطريق الطبع ومنهم من يقول انه
صادر عنه بطريق التعليل قلت سياتي في مبحث صفة الارادة اثبات
الاختيار له بالدليل على انه لو كان العالم مستندا اليه بواحد من التعليل او
الطبع لما اختلفت مقاديره ولا صفاته ولما تاخر منه شي عن الازل لان العلة
الواحدة والطبيعة الواحدة يستحيل اختلاف اثارهما وتاخر وجود شي منهما عن
وجودهما والمشاهدة الضرورية تقتضي بخلاف ذلك فان اختلافه في
مقاديره وصفاته كثير لا حصر له وتاخر جميعها عن الازل معلوم على القطع
لمشاهدة التاخر في كثير من الاجرام وصفاتها اللازمة لها فوجب ان
يكون جميعها كذلك لوجوب استوايها في صفة الافتقار الى الفاعل على
ما مر تحقيقه فان قيل لا شك ان تاخر الاجرام وصفاتها عن الازل يدل
قطعا على ان ايجادها ليس بطريق التعليل اذ العلة العقلية تستحيل
مفارقتها لمعلولها واما دلالة التاخر على الايجاد ليس بطريق الطبع
فهي ممنوعة لما تقرر من ان تاثير الطبيعة عند من يقول بها [illegible]
ليس على طريق اللزوم بكل حال انما يلزم بها مطبوعها اذا توفرت

بل